جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم: 263/ك ح ع س/2022

18 جوان 2022

شهادة تأطير ندوة دكتورالية

يشهد السيد مسؤول فريق التكوين للدكتوراه علوم سياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أن الأستاذ:

د. سليم عشور

قد شارك في تأطير ندوة دكتورالية بمداخلة موسومة بـ: "**متطلبات الأمانة العلمية في إعداد أطروحة الدكتوراه**"، وذلك بتاريخ 16 جوان 2022، بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية.

مسؤول فريق التكوين

عبد الله هوادف

عميد الكلية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
المكلف بالعمل
والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

18 جوان 2022

الدكتور
نور الدين زبدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

استمارة مشاركة في اليوم التكويني الدكتورالي لطلبة الدكتوراه بتاريخ 16/ جوان 2022

الدكتور: عشور سليم الوظيفة: أستاذ جامعي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ التخصص: علوم سياسية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف-المسيلة العنوان: حي 150/70 مسكن وظيفي بالقطب الحضري الجديد الهاتف: 0661498761 الفاكس:///////

البريد الالكتروني : الشخصي: achoursalim35@yahoo.com

المهني: salime.achour@univ-msila.dz

لغة المداخلة: لغة عربية

عنوان المداخلة: متطلبات الأمانة العلمية في إعداد أطروحة الدكتوراه.

مقدمة:

لا تتقدم الأمم ولا ترتقي المجتمعات إلا بالتقدم في البحث العلمي بصفة عامة، و البحوث الأصيلة المتكاملة في المجال السياسي بصفة خاصة، بالإضافة إلى الحصول على النتائج العلمية الهامة.

وتعتبر الأبحاث السياسية من الأبحاث العلمية المهمة، نظرا لتأثيرها على المجتمع، ودورها الفعال في تنظيم وتهذيب العلاقات والحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، فالممارسة العلمية هي ممارسة أخلاقية بالأساس وسلوك الباحث العلمي لا يمكنه أن ينفصل عن سلوكه الأخلاقي الذي يعمل على توجيه وترشيد أفعاله وسلوكياته.

كما تقتضي أخلاقيات البحث العلمي احترام حقوق الآخرين وآرائهم وكرامتهم، سواء أكانوا من الزملاء الباحثين، أم من المشاركين في البحث أم من المستهدفين من البحث، وتتبنى مبادئ أخلاقيات البحث العلمي عامة قيمتي "العمل الإيجابي" و"تجنب الضرر"، وهاتان القيمتان يجب أن تكونا ركيزتي الاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث.

وفي الحقيقة، إن موضوع الأمانة العلمية وكيفية الحفاظ عليها في حاجة إلى جهود ضخمة من قبل الباحث نفسه والمؤسسات العلمية ومحررو المجلات العلمية ووكالات التمويل والمنظمات التي تنشط في هذا المجال، وبناء عليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات الأمانة العلمية في البحث العلمي لإعداد أطروحة الدكتوراه؟

أولا: مفهوم الأمانة العلمية:

يشير مصطلح الأمانة العلمية إلى المسؤولية التي يتوجب على جميع منتسبي الوسط الأكاديمي التحلي بها ومن مفاهيمها:

1- تعريف الأمانة العلمية: تعرف الأمانة العلمية بأنها:"التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرد كل شيء إلى أصله، وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث".[1]

كما يقصد بها "نسب الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النسب".[2]

أو هي استخدام الباحث لمجهودات الآخرين، والاقتباس منها، ودمجها في بحثه مع الإشارة إلى مرجعها الأصلي بحيث تكون عبارة عن مراجع استخدمها الباحث استخدام سليم دون نسبها لنفسه.

فالأمانة العلمية في البحث الأكاديمي من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وعلميته، وذلك في تحديدها مدى الاستفادة من الخبرات العلمية ومدى إمكانية تطورها، فهنا تتمركز الأمانة العلمية على أمرين أساسيين هما:

أ- الإشارة إلى المصدر الذي استفاد منه الباحث في دعم أفكاره وبناء خطوات البحث.

ب- التأكيد على دقة الآراء والأفكار التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه.[3]

وعليه فالأمانة العلمية هي جوهر البحث العلمي، فبحسب أمانة الباحث تقوم جودة بحثه، وهي تعتبر من أخلاقيات البحث العلمي، فعلى الباحث نقل المعلومات السياسية في بحثه بكل صدق ومصداقية، والإشارة إلى مصادر معلوماته في بحثه وأصحابها، وأن لا ينسبها إلى نفسه.[4]

فمن المهم أن يتبع الباحث العلمي ضوابط الأمانة العلمية في، فهو المسؤول عن توثيق أفكار ومعلومات الآخرين التي يقتبس منها أو يعتمد عليها في دراسته العلمية السياسية.

2-أهمية الأمانة العلمية: حتى يؤدي البحث العلمي رسالته ويحقق غاياته لا بد من توفر الأمانة العلمية والحصافة والدقة في النقل والتوثيق من المصادر وتوخي النزاهة في تلخيص وتأويل ونقل ما كتبه الكتاب الآخرين، ممن سبق وأن تناولوا الموضوعات محور البحث.

كما تنبع أهمية الأمانة العلمية بما تحمله من مسؤولية رفيعة في تكوين المستقبل وصناعة الأجيال وتشكيل المنظومة القيمية والمعرفية لجميع أفراد المجتمع. وقد أبدعت الأمم المعاصرة طرائق متعددة وأساليب متباينة للحفاظ على الأمانة والنزاهة في جميع مؤسساتها.

ثانيا- انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي

يمكن انتهاك الأمانة العلمية عن طريق مجموعة من الوسائل، ويكون ذلك بعدة أشكال نوردها كما يلي:

1- الوسائل التي يمكن أن تنتهك بها الأمانة العلمية: يمكن انتهاك الأمانة العلمية قبل إجراء البحث (عند رسم مخطط البحث) أو بينما يتم العمل عليه أو عند تقديم النتائج ونشرها، ويمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من انتهاكات الأمانة العلمية وهي: الغش والخداع والتظليل وانتهاك حقوق الملكية الفكرية. ومن أمثلة انتهاك الأمانة العلمية:

- تحريف نتائج الدراسات السابقة.

- تقديم النتائج بصورة انتقائية.

- تقديم بيانات وهمية في أعقاب مشاهدة أو تجربة.

- تطبيق أساليب إحصائية بشكل خاطئ عن قصد.

- التفسير غير الدقيق أو التحريف المقصود لنتائج الأبحاث.

- انتحال نتائج أو نشرات صدرت عن الآخرين.

- حذف أسماء المؤلفين المساعدين الذين قدموا مساهمة ملموسة في البحث، أو إضافة أسماء أشخاص لم يشاركوا به أو لم يساهموا بطرق ذات قيمة.

- إهمال القواعد المتبعة في التعامل مع البيانات السرية، وطباعة تصاميم الفحص أو برامج الحاسوب دون إذن.[5]

2-أشكال انتهاك الأمانة العلمية: تصاحب الأمانة العلمية كل مراحل البحث العلمي السياسي لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية حسب ما يلي:

- **الاختلاق أو الفبركة:** أي أن يختلق الباحث نتائج غير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية.

- **التزييف:** تزييف النتائج المتعارضة مع نتائجه البحثية عوض أن يعبر أو يعدل في أدواته البحثية.

- **السرقة الكاملة:** بأن يسرق الباحث عمل غيره بأكمله بحذف اسم صاحب العمل البحثي وتعويضه باسمه دون أي تغيير في المحتوى أو في الأدوات البحثية.

- **النقل الحرفي للبحث أو جزء منه:** (فقرات أو رسوم أو بيانات)، أي أن يقوم الباحث بنقل حرفي للبحث أو جزء منه دون الإشارة إلى المرجع المستخدم، مع عدم التقيد بشروط الاقتباس والنقل من الأعمال العلمية الأخرى، أو أن يلجأ إلى استخدام رسوم بيانية أو صور دون إسنادها إلى أصحابها الأصليين.

- **سرقة مجهود باحثين آخرين:** أي أن يلجأ الباحث إلى إسناد عمل بحثي، قام به بالتعاون مع فريق باحثين ونسبه إلى نفسه، مع أن العمل البحثي اشترك في انجازه وتعاون على إتمامه أعضاء آخرون لهم الحق فيه.

- **كتابة قوائم الباحثين المشاركين في العمل البحثي :** جرى العرف أن يكتب في الورقة البحثية أسماء الباحثين المشاركين في البحث بناء على الدرجة العلمية أو الأقدمية أو حتى المناصب الإدارية التي يتولاها هؤلاء الباحثين، لكن ضوابط الأمانة العلمية تقتضي أن ترتب الأسماء بناء على إسهام كل باحث في العمل البحثي وحجم المجهود المبذول في انجازه.

- **تكرار نشر البحث الواحد أو إرسال البحث لأكثر من جهة نشر :** لا يحق للباحث المشاركة بنفس العمل البحثي في أكثر من ملتقى أو نشره في أكثر من مجلة علمية، كما لا يحق للباحث أن يرسل عمله العلمي لأكثر من جهة ناشرة في نفس الوقت.

- **سرقات علمية بأشكال مختلفة:** ويندرج ضمن هذه السرقات العلمية إدراج بعض الفقرات الواردة في بحوث غيره من الباحثين مع تغيير في الألفاظ والعبارات المستخدمة وأيضا إدراج فقرات وردت في أعمال سابقة للباحث في بحوث جديدة يراها تخدم بحثه وتدعم أفكاره.[6]

3- حقوق الباحث العلمي وواجباته:

للباحث العلمي مجموعة من الحقوق، كما تقع عليه مجموعة من الالتزامات نوردها فيما يلي:

أ- حقوق الباحث: يتمتع الباحثون بالحرية الأكاديمية أثناء إجراء بحوثهم ولهم في ذلك:

- الحرية في اختيار موضوع البحث، وتمويله في إطار سياسة الجامعة والأنظمة واللوائح المعمول بها.

- الحرية المسؤولة في الوصول إلى المعلومات المطلوبة لأبحاثهم.

- الحرية في نشر نتائج بحوثهم دون أخذ موافقة الممولين للمشروع، وبما لا يمس أمن ومصلحة البلاد، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.[7]

ب- واجبات الباحث: من ضمن ضوابط الأمانة العلمية في البحث العلمي العديد من الالتزامات التي يتوجب على الباحث الاهتمام بها ومنها:

- الحرص على القيام بدراسته العلمية القانونية بكفاءة عالية وبأعلى جودة ممكنة.

- الالتزام بالنشاط البحثي العلمي والابتعاد عن أي نشاط إعلاني أو دعائي لأي غرض شخصي أو انتماء سياسي أو عرقي.

- الابتعاد عن الأهواء والآراء الشخصية، والالتزام بالنقد الموضوعي في الدراسة العلمية، مع الالتزام باحترام المشاركين بالبحث والباحثين العلميين الآخرين.

- على الباحث قبل أن يبدأ بإجراءات البحث التنفيذية والكتابية، أن يتأكد من امتلاكه المقومات المالية والمعرفية والإبداعية التي تسمح له بالقيام بكافة إجراءات البحث، والوصول به إلى النتائج والحلول المنطقية المثبتة بالأدلة والبراهين.

- أن يكون مجال البحث مرتبط بتخصص الباحث العلمي، وأن يمتلك الخبرة التي تساعده على معالجة الموضوع البحثي.

- الالتزام بالنزاهة والأمانة العلمية وبأخلاقيات الباحث العلمي.

- حفظ حقوق الآخرين ونتاجهم الفكري والإفصاح عنه بشكل واضح دون أي لبس، وعدم استغلال جهود الآخرين ونسب معلوماتهم ومجهوداتهم لنفسه.

- تقديم الشكر والامتنان لجميع المشاركين والمساهمين في إعداد البحث ونشره.[8]

ثالثا- ضوابط الأمانة العلمية في البحث العلمي

من المهم أن يتبع الباحث العلمي ضوابط الأمانة العلمية، فهو المسؤول عن توثيق أفكار ومعلومات الآخرين التي يقتبس منها أو يعتمد عليها في دراسته العلمية ، بحيث يشير إلى مصادر بيانات ومعلومات دراسته، مع احترام حقوق الغير وعدم الخداع والتحايل والتضليل في متن البحث ونتائجه.

وتحت ضوابط الأمانة العلمية في البحث تنضوي عدة مفاهيم، تعبّر عن المحاذير والمسالك التي يعتبر القيام بها انتهاك لحقوق الآخرين ومساس بالأمانة والأخلاقيات العلمية الأكاديمية.[9]

ونظرا لأن البحث العلمي يمثل ثمرة التفكير البشري في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية، ولأن نتائجه تعد أساسا يبني عليه المختصون أنشطتهم العلمية اللاحقة، فقد تم الاتفاق على مجموعة من المعايير الأخلاقية تضبط عمل الباحث وتوجهه وجهة سليمة والتي نجد من أهمها:

1- الضوابط المهنية للأمانة العلمية: من ضوابط الأمانة العلمية التي يجب أن يراعيها الباحث العلمي ما يلي:

- اختيار الموضوع أو المشكلة بكل مصداقية ودقة، وتحديد أهداف البحث القابلة للتحقيق والتي تحقق الفائدة للمجتمع وللمجال الذي ينتمي إليه البحث.

- تحديد المستلزمات والاحتياجات المادية والبشرية والمالية والزمنية التي يحتاجها البحث لإنجازه وذلك بشكل علمي دون أية مبالغة.

- الالتزام بكافة الأنظمة والضوابط المرتبطة بأخلاقيات البحث العلمي.

- الإشارة الواضحة إلى مصدر أي معلومة يتم إيرادها والاستناد إليها في البحث، وتوثيقها بالشكل الأكاديمي العلمي السليم.

- في حال الرغبة بنشر البحث، يجب نشره بمجلة واحدة وعدم تكرار نشره في أكثر من مجلة علمية محكمة، إلا في حال حصوله على موافقة خطية من الجهة الناشرة.

2- الضوابط الأخلاقية للأمانة العلمية: تضبط الأمانة العلمية مجموعة من القواعد والأخلاقيات منها:

- الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

- الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

- الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

- الاعتداد للشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث .10

3-الضوابط القانونية للأمانة العلمية: وتتمثل في:

- الإيداع القانوني: يمكن تعريف الإيداع القانوني بصورة عامة بأنه:" تدابير حكومية تلزم منتجي كل أنواع المنشورات بإيداع عدد محدد من النسخ من كل منشور في مكتبات معينة أو مؤسسات مماثلة".11

كما تحفل المصادر ذات الصلة من معاجم وموسوعات وبحوث متخصصة بتعريفات عدة للإيداع القانوني، حيث عرفه قاموس (هارودز) بأنه:" الطريقة التي بواسطتها تخول قانونيا مكتبات معينة باستلام نسخة أو أكثر من كل كتاب أو منشور آخر يطبع أو ينشر في البلاد.12

- أهداف الإيداع القانوني: للإيداع القانوني مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

أ- المحافظة على التراث الفكري للدولة.

ب- حماية حقوق التأليف.

ت- توفير مواد للتبادل.

ث- الضبط الببليوغرافي.

ج- توفير معلومات إحصائية عن حركة النشر الوطنية.

ح- تنمية مجموعات المكتبات.

خ- الرقابة على المطبوعات.

د- توفير إمكانية الوصول العالمي للمواد المنشورة.13

الخاتمة:

إن عدم الأمانة في البحوث العلمية يعتبر أسوأ الإختلالات البحثية التي قد تظهر في أي بحث علمي، فهي لا تعتبر فقط سوء استخدام في الأدوات البحثية أو في لغة البحث أو أي خلل منهجي قد يظهر في أداء الباحث، لأن كل الأخطاء السابقة يمكن تجاوزها بالتصويب أو التعديل ماعدا اكتشاف عدم أمانة الباحث في عمله البحثي فهي تستوجب العقاب والردع.

وفي الحقيقة، إن موضوع الأمانة العلمية في مجال الدراسات السياسية، وكيفية الحفاظ عليها في حاجة إلى جهود ضخمة من قبل الباحث نفسه والمؤسسات العلمية ومحررو المجلات العلمية وكذا وكالات التمويل والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

ونخلص من كل ما تقدم إلى القول أن الاعتداء على الأمانة العلمية في الدراسات السياسية جريمة تتنافى مع مبدأ حماية حقوق المؤلف المقررة قانونا ودستورا، ومن ثمة ارتكاب هذه الجريمة هو خرق في الصميم، لحقوق الملكية الفكرية المصونة بتشريعات داخلية و دولية.

وفيما يلي نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه المداخلة:

أولا: النتائج:

1- أن ضوابط الأمانة العلمية تستلزم من الباحث أن يلتزم بالعديد من المبادئ والضوابط والالتزامات.

2- لا يمكن للباحث أن ينسب لنفسه عمل غيره سواء بشكل جزئي أو كلي.

3- الإقرار بأهمية الأبحاث بأنواعها المختلفة، حيث أولت جميع الدول أهمية كبيرة لهذه الأبحاث، وأخذ الباحثين السياسيين على اختلاف مناطقهم الاطلاع على أبحاث بعضهم البعض من أجل تطوير البحث العلمي نحو مجتمع وعلاقات أفضل.

ثانيا: التوصيات :

1 - ضرورة توعية الأسر بالعمل على تنشئة الطفل على مبدأ الأمانة وأن تكون سلوكا في حياة الفرد، بحيث تكون الأمانة سلوكا للمجتمع ككل.

2 - ضرورة تفعيل دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني لبث الوعي داخل المجتمع بأهمية الأمانة العلمية وحفظ حقوق الآخرين.

3 - قيام الجامعات ومراكز الأبحاث بدورها في مجال الأمانة العلمية.

4 - الحرص على تطبيق الأنظمة المتعلقة بحفظ حقوق الملكية الفردية.

5 - ضبط مراكز خدمة الطالب ومراقبة خدمة تنفيذ الأبحاث العلمية.

6 - ضرورة الاهتمام بإيضاح الجانب الشرعي في السرقات العلمية.

7 - ضرورة تكثيف البرامج التوجيهيَّة في الجامعات من خلال التوعية بأساليب الانتحال العلمي حتى لا يقع فيها الباحث المبتدئ.

8- ضرورة إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات المعنية برصد السرقات العلمية، والتعقيب عليها، والتشهير بمن ارتكبها.

9 - ضرورة تكثيف عقد الدورات والمحاضرات لتعريف الطلبة والباحثين بأبجديات وتقنيات البحث العلمي الضرورية، والتعرف على الأساليب والطرق الممكنة التي تجنبهم من الوقوع في السرقة العلمية قدر الإمكان.

1- ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الراية، الأردن، 2010، ص 93.

2- مبروكة عمر محيريق، الدليل الشامل في البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2008، ص 51.

3- بناني شهرزاد، "الأمانة العلمية بين الترسيخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية"، **دراسات معاصرة**، المركز الجامعي، تيسمسيلت- الجزائر، العدد الرابع، أفريل (2020)، ص26.
4- سقار فايزة، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية على ضوء القرار الوزاري رقم933 ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد02، (جوان 2018)، ص34.
5- جامعة القدس المفتوحة، النشرة الإرشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي،ص11.
https://www.qou.edu/ar/sciResearch/pdf/ethicsOfSR.pdf
6- نسيمة طويل، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العلمية، كتاب أعمال الملتقى المشترك، الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، 2017/07/11 ،ص43، 44.
7- جامعة القدس المفتوحة، النشرة الإرشادية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمي، الموقع السابق،ص11.
8- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني،
https://mobt3ath.com/dets.php?page=974&title=%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A
9- ضوابط الأمانة العلمية في البحث القانوني ، الموقع السابق.
10- بناني شهرزاد، المرجع السابق، ص26. 10
11- عجلان بن محمد العجلان، نظام الإيداع في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص5.
12- المرجع نفسه، ص 34.
13- بوطورة أكرم، زارع سعيدة، الضوابط الأخلاقية والقانونية لتدعيم الأمانة العلمية في الجامعة الجزائرية، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، المجلد الثاني، العدد الخامس، (جانفي 2018) ، ص280،270.